أمن الطاقة ضمن أولويات التنافس الدولي

خيرة محي الديني

ط.د جامعة حسيبة بن بوعلي (الشلف) k.mahiddini@univ-chlef.dz

مخبر البحث: إصلاحات السياسات العربية في ظل تحديات العولمة

تاريخ الاستلام: 2023/11/30 تاريخ القبول: 2023/12/27 تاريخ النشر: 2024/06/01

ملخص الدراسة:

إن تغير شكل النظام الدولي وما تبعه من اختلال في موازين القوى واختلاف في طبيعة الفواعل الدولية أدى إلى ازدواجية التفاعلات الدولية ما بين الصراع أحيانا والتعاون أحيانا أخرى وفق ما تتماشى معه مصالح الدول القومية وأولوياتها، ويعتبر التنافس الدولي أحد أنماط هذا التفاعل الذي تسعى الدول من خلاله للحفاظ على هيمنتها وفعاليتها الدولية ما أدى إلى تعدد مجالاته بحيث لم يعد مقتصرا على المجال العسكري بل تعداه ليشمل التنافس الاقتصادي والعلمي والتقني.

لذلك بحثت هذه الدراسة في ماهية امن الطاقة ودوره في تحديد أشكال التنافس الدولي، أهدافه، مجالاته وتأثيره على أمن واستقرار الدول.

الكلمات المفتاحية: تنافس دولي، صراع دولي، طاقة، أمن، أمن الطاقة.

تصنيفات JEL: F5, F2

Abstract

The change in the form of the international system and the subsequent imbalance in the balance of power and the difference in the nature of international actors led to the duality of international interactions between conflict at times and cooperation at other times in accordance with what is consistent with the interests and priorities of national states. The international competition is considered one of the types of this interaction through which states seek To maintain its international dominance and effectiveness, which led to the multiplicity of its fields, so that it was no longer limited to the military field, but rather went beyond it to include economic, scientific, and technical competition.

Therefore, this study investigated the nature of energy security and its role in determining the forms of international competition, its goals, its areas, and its impact on the security and stability of countries.

Keywords: international competition, international conflict, energy, security, energy security**.**

JEL Classification Codes : F5, F2

المؤلف المرسل: خيرة محي الديني، **الإيميل**: k.mahiddini@univ-chlef.dz

1.المقدمة:

عرف حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية كغيره من الحقول العلمية تغيرا وتطورا في المفاهيم، وهذا راجع لطبيعة التفاعلات الدولية بين عناصر النظام الدولي ومكوناته، ولعل مفهوم الأمن كان من أبرز المفاهيم التي أخذت حيزا واسعا من الدراسة خاصة بعد ما شهدته المجتمعات الدولية من تغير في شكل وطبيعة التهديدات التي تواجهها حيث انتقلت من شكلها العسكري المباشر او غير المباشر لتأخذ أشكالا جديدة أكثر تهديدا وتأثيرا على استقرار النظام الدولي. ويعتبر الأمن الطاقوي أحد أهم المفاهيم الحديثة التي أصبحت تشكل محور وجوهر التفاعلات الدولية الراهنة. هذه التفاعلات التي يغلب عليها أحيانا الطابع التعاوني وأحيانا الطابع الصراعي، أدت إلى احتدام التنافس بين الدول للدخول في ترتيبات أمنية مشتركة في إطار التعاون الدولي للحفاظ على مصالحها الاستراتيجية، أو في شكل صراعات للتأكيد على المكانة الدولية والهيمنة والبقاء. يوصلنا هذا الى طرح الإشكالية التالية:

ما موقع الأمن الطاقوي في تحديد أولويات التنافس الدولي؟

للإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث محاور أساسية: يتناول المحور الأول مفهوم التنافس الدولي وعلاقته بالصراع الدولي وأهم قضاياه، في حين يتناول المحور الثاني مفهوم الطاقة ومصادرها المختلفة وأهم التحديات التي تواجهها، وفي الأخير تتطرق الدراسة لأمن الطاقة وكيف أصبح يشكل مصدرا للتنافس بين دول العالم.

أهمية الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور وأهمية الطاقة في تحديد شكل التفاعلات الدولية ولتبرز أهمية العامل الاقتصادي وأولوية المصالح القومية في صياغة السياسات الخارجية للدول

2.مفهوم التنافس الدولي:

يتقاطع مفهوم التنافس الدولي مع مجموعة من المفاهيم ذات الصلة كالصراع الدولي والتعاون الدولي والمنافسة الدولية غير انه وكباقي المصطلحات يعتبر آلية من آليات التي تستخدمها الدول لتحقيق مصالحها المسطرة في إطار تنفيذ سياساتها الخارجية وتحقيق أهدافها القومية. فما هو المقصود بالتنافس الدولي وماهي أهم محاوره؟

1.2التنافس لغة: من الفعل "تنافس" ونعني به الرغبة في الحصول على الشيء أو الوصول إليه، والرغبة في الفوز على الآخرين ومباراتهم دون إلحاق الضرر بهم (خليفة، 2022، صفحة 5) ومصطلح تنافس Concurrence يرجع إلى الأصل اللاتيني Curn-Ludere والتي تعني بالفرنسيةensemble : Jouer وترجمتها في اللغة العربية تعني اللعب معا.

أما اصطلاحا: فهو يُعرف في علم النفس على انه نزعة فطرية تدعوا إلى بذل الجهد في سبيل التفوق وهو يحمل بحسب المعنى القرآني معنى التسابق في الخيرات، مصداقا لقوله تعالى " فليتنافس المتنافسون" (الدمرداش، 2020، صفحة 60)

وقد وردت عدت تعريفات للتنافس؛ منها ما يعرفه على أنه سعي للحصول على جائزة أو ميزة أو شرف، كما يُعرف في عالم الأعمال على أنه نشاط من قبل مجموعة أو شركة لتكون أفضل من الآخرين، وهو يشير إلى موقف تتنافس فيه الجماعات المختلفة على موارد محدودة ويتم التمييز بين نوعين من المواقف التنافسية تنافس صفري، يستطيع من خلاله طرف تحقيق مكاسب نسبية حول المورد المتنافس عليه قبل الطرف الأخر، وتنافس غير صفري يمكن أن يكون محل مساومة بين الأطراف المختلفة، فيحقق طرفا العلاقة مكاسب من وراء ذلك التفاوض.

وعليه يمكن تعريف التنافس على أنه محاولة لاكتساب ميزة في مواجهة من يُعتقد أنهم يشكلون تحديًا أو تهديدًا، من خلال السعي وراء المصالح الذاتية لتحقيق السلطة والأمن والثروة والنفوذ والمكانة. (خليفة، 2022، صفحة 6) وقد انتقل مفهوم التنافس إلى الحقل السياسي من بوابة الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية

الدولية، خاصة مع تزايد ظاهرة الاعتماد المتبادل وتعاظم المبادلات التجارية الدولية (الدمرداش، 2020، صفحة 60).

ـ ويشير مصطلح التنافس في العلاقات الدولية إلى حالة التفاعل المصاحبة لإعداد القرار السياسي، وهو نشاط يسعى من خلاله طرفان أو أكثر إلى تحقيق نفس الهدف، ولذا يتفاوت التنافس كما وكيفا من مجتمع لأخر وفى داخل المجتمع الواحد و غالبا ما يتميز بالطابع السلمي بعيدا عن أي مظهر من مظاهر العنف والتوتر و النزاعات بالشكل الذي لا تنعكس فيه سلبا على طبيعة العلاقات بين أطرافها ، و عليه فانه يمكن تعريف التنافس الدولي، بأنه حالة تجمع بين طرفين دوليين أو أكثر يقرران خوض التنافس وفق حسابات عقلانية، مركزين جهودهما وإمكاناتهما نحو تحقيق فوائد ومصالح توفرها بيئة معينة في النظام الدولي (الدمرداش، 2020، صفحة 61).

انطلاقا مما سبق من تعريفات يمكن القول أن التنافس الدولي يقوم على جملة من الافتراضات الأساسية و هي:

- إن علاقة التنافس تتضمن وجود درجة من الاتفاق على مجموعة من النقاط في مجالات مختلفة كالرياضة والسياسة والأعمال، كما تنطوي على درجة من درجات الخلاف القابلة للقياس بين تصورات الأطراف لأهدافها، فالتوافق في الأهداف والمصالح لا يمكن وصفه تنافسًا دون وجود درجة من التضاد أو العداوة.
- يهدف التنافس إلى تعزيز قوة طرف وزيادة تأثيره في مقابل الطرف الآخر.
- ضرورة وجود شيء متنافس عليه إما ندرة في الموارد، وإما ثمة أهمية للحصول على أكثر من ذلك الشيء دون الآخرين.
- قد تكون أهداف التنافس ضيقة مثل تأمين الحدود أو واسعة كالقدرة على صوغ الأجندة العالمية أو تحقيق هيمنة على إقليم بعينه
- قد يكون التنافس أحد التكتيكات أو الاستراتيجيات لتحقيق الأهداف القومية. (خليفة، 2022، صفحة 6)

2.2 التنافس الدولي والمفاهيم المشابهة:

التنافس الدولي والمنافسة Compétition:

يقصد بالمنافسة محاولة أحد الأطراف المتنافسين الحصول على مزايا سياسية أو اقتصادية سواء في صورة نفوذ أو موارد، دون محاولة منع منافسه من تحقيق أهدافه هو الآخر، فقد يتسع مجال المنافسة لأكثر من طرف، وقد تتحول المنافسة إلى صراع عندما يحاول أحد الأطراف رفع مكانته عبر إنقاص مكانة الآخرين أو عند محاولة إعاقتهم عن تحقيق غاياتهم، أو عند محاولة إخراج منافسيهم من دائرة العمل التنافسي، أو عند العمل على تحطيمهم أو إلحاق الأذى بهم (علي، 2013، صفحة 55).

التنافس الدولي والتعاون الدولي:

يشير **كوهن** إلى أن التعاون الدولي يحدث عندما تكيف الفواعل سلوكها على حسب التفضيلات الآنية أو المتوقعة من الآخرين عبر عملية تنسيق السياسات أي أنه جملة التفاعلات التي تنمو بين عدة دول والنابعة من أسس اجتماعية ومصلحة حقيقية. ويعرفه **زرتمان و توفال** بأنه الحالة التي بموجبها توافق الأطراف على العمل مع بعضها البعض بهدف تحقيق مكاسب جديدة لكل المشاركين والتي لا يمكن تحقيقها بالعمل المنفرد. وينبه الكاتبان إلى أن التعاون يعني أكثر من مجرد كونه ضد النزاع، بل هو مجموعة من الإجراءات الايجابية المحددة والواعية لحل قضايا معينة، وهذا ما نجده عبر الاتفاقيات الثنائية أو الجماعية، أو ضمن مؤتمرات اقليمية ودولية، فهي تزيد من أواصر العلاقات الودية، وتساهم في حل المشاكل بالطرق السلمية وتحقق المصالح المشتركة بشكل عام (كواتي، 2022، صفحة 350).

التنافس الدولي والصراع الدولي:

يخرج التنافس عن إطاره السلمي ليتحول إلى صراع إذا ما حاولت دولة ما احتكار المصالح وتحقيق مكاسب على حساب دول أخرى ما يؤدي إلى خلق توتر في العلاقات وقد تكون سببا في نشوب النزاعات .فالصراع والتنافس من أجل مزيد من القوة يمثل جوهر العلاقات الدولية، وإن اختلفت الآليات التي يدار من خلالها هذا الصراع.

وعليه يمكن أن نعرف «الصراع بشكل عام على انه ظاهرة اجتماعية تعكس حالة من عدم الارتياح أو الضغط النفسي الناتج عن عدم التوافق بين رغبتين أو أكثر أو تعارض إرادتين أو أكثر" ويعتبره عالم الاجتماع الأمريكي **لويس كوزر** على انه "حالة من المحاكمة ترتبط بالقيم والسعي إلى تحقيق المطالب النادرة والمميزة مثل القوة والموارد، وتتحدد أهداف أطراف الصراع إما في تحييد الخصم، أو في إبدائه، أو القضاء عليه". إذاً فالصراع هو ظاهرة تعكس مجابهة حول القيم ورغبة في امتلاك النفوذ والقوة والموارد النادرة. وقد لا تنحصر أهداف أطرافه في كسب القيم المتصارع عليها، بل تمتد إلى تحييد المناوئين أو إيقاع الضرر بهم أو القضاء عليهم.

أما ظاهرة الصراع على المستوى الدولي فتعكس حالة من تعارض المصالح أو اختلاف القيم بين مجموعة بشرية وأخرى. ويعبر الصراع عن الأحوال التي بمقتضاها توجد جماعة بشرية ما تتسم بتمايز عرقي أو ثقافي أو ديني أو حتى تمايز اقتصادي أو سياسي –تتعارض مصالحها أو قيمها مع جماعة أخرى أو أكثر، بسبب إتباعها ما لا يتلاءم مع سلوكها أو أهدافها (علي، 2013، صفحة 52).فهو أكثر من التنافس، الذي هو أبسط صور الصراع، ومن صور الصراع المعقدة: الأزمة والتوتر والنزاع. والصراع هو تنازع الإرادات الوطنية والقومية، وهو ناتج عن الاختلافات والتناقضات بين أهداف الدول وإمكانياتها، تتعدد أشكاله ومظاهره، فقد يكون سياسياً أو اقتصاديا أو عالمياً، كما قد يرتبط بعدة أمور مثل: الحدود الجغرافية للصراع، وعدد الأطراف المشاركة فيه، والموارد والإمكانيات التي تخصص للصراع، ونوعية الأسلحة المستخدمة في الصراع، وخصائصها التدميرية، والأهداف التي تحددها الدولة من وراء الصراع ان كانت أهداف تكتيكية أم أهداف استراتيجية.

فالصراع عموما يشير إلى موقف تكون الأطراف فيه على وعى بإمكانية عدم التوافق لموضعها، حيث يرغب كل طرف في احتلال موضع لا يرضى ولا يتفق مع رغبات الطرف أو الأطراف الأخرى، فالصراع أكثر من مجرد التنافس وقد يكون عنيفا أو غير عنيف من الناحية المادية وقد يكون شاملاً أو محدودا (الكافي، د ت ن، صفحة 25).

و يبرز الفرق الأساسي والجوهري بين مفهومي الصراع والتنافس الدوليين في نمط وآليات القوة المستخدمة بحيث تطورت هذه الآليات من الصراع الإيديولوجي وسباق التسلح والردع النووي في زمن الحرب الباردة، إلى آليات أخرى اقتصادية وتكنولوجية وثقافية بحتة، و بذرائع مختلفة مثل حقوق الإنسان والحرب على الإرهاب و التدخل الإنساني وبحسب بعض الدراسات يلعب التنافس الاقتصادي من أجل تصريف الإنتاج وتوظيف رؤوس الأموال دورا محوريا في تشكيل وبلورة النمط العام لظاهرة الصراع الدولي كما أن زيادة وتيرة التقدم التكنولوجي و الحاجة إلى المزيد من الطاقة زادت من شدة التنافس الدولي بين مختلف فواعل النظام الدولي. (الدمرداش، 2020، صفحة 61)

3.2 التفسير النظري لظاهرة التنافس الدولي

اختلفت النظريات والمقاربات المفسرة للعلاقات الدولية في تحديد مفهوم التنافس الدولي خاصة بعد سيطرة الطابع الاقتصادي على العلاقات الدولية، ويمكن التمييز هنا بين ثلاث رؤى أساسية مفسرة لمفهوم التنافس الدولي وهي:

_ المقاربة الواقعية: حسب رواد المدرسة الواقعية فان الدول تسعى للحفاظ على أمنها و مصلحتها القومية من خلال استمرارها في التنافس و التسابق نحو التسلح لزيادة حجم قوتها العسكرية للانفراد بالقوة و الهيمنة على الساحة الدولية خاصة و أنها لا تؤمن بالتعاون الدولي كأسلوب للتعامل بين الدول نظرا لغياب عنصر الثقة و عدم القدرة على إدراك نوايا الطرف الآخر ، وتتوافق الواقعية البنيوية مع الواقعية الكلاسيكية في أطروحة التنافس الدائم بين الدول سواء في وقت السلم أو وقت الحرب، حيث تربط تحليلها لسلوكيات الدول بفلسفة فوضوية النظام الدولي، التي تحتم على الدول ولضمان أمها أن تدخل في تنافس دائم على زيادة قوتها و مكانتها النسبية داخل النظام الدولي، حيث كلما ازدادت مكانها في تراتبية السلطة ازداد نفوذها أي أن بنية النظام الدولي لتحدد بقدرات الدول المشكلة له

المقاربة الليبرالية: تنطلق المقاربة الليبرالية من مفهوم التعاون الدولي كمحور أساسي للعلاقات الدولية عوضا عن التنافس مرتكزة في ذلك على جملة من الحقائق وهي:

- يؤكد الليبراليون عن مفاهيم تعاونية أكثر أهمية كالمسائل الاقتصادية البيئية والتكنولوجية عوضا عن المسائل العسكرية في العلاقات الدولية.
- تعدد الفواعل الدولية من غير الدول بحيث لم تعد الدولة الفاعل الوحيد وليس أمنها الغاية المثلى للنظام الدولي، حيث يبرز دور فواعل أخرى من أشخاص ومنظمات دولية وشركات عالمية تؤثر في مسار العلاقات الدولية وتحوله من التنافس إلى التعاون الدولي.
- إن الليبراليين يؤكدون على أن النظام الدولي الحالي هو نظام مؤسساتي تسيره بالإضافة إلى الدول مؤسسات دولية شعارها الأول هو التعاون والعمل الجماعي، أي لا مجال للتنافس في منطق العلاقات الدولية وفق الطرح الليبرالي (طويل، 2017، صفحة 32)

المقاربة الماركسية:

يحتوى الاتجاه الماركسي على العديد من الاتجاهات الفرعية وتعد الماركسية الجديدة أحدثها، و تنطلق هذه المقاربة في تحليلها من نظرية التبعية حيث يرى أصحابها بان التنافس الدولي ينحصر بين القوى العالمية الكبرى التي كانت في السابق تمثل قوى استعمارية إمبريالية ساهمت في نهب ثروات دول العالم الثالث وتجهيل مجتمعاته وإضعاف اقتصاداتها وإخضاعها بقوة السلاح، أما اليوم فقد تغيرت ميكانيزمات التنافس والتأثير في الآخر وبروز أدوات جديدة فرضتها معطيات النظام الرأسمالي العالمي الجديد بعد زوال المعسكر الشيوعي، التي تهدف للهيمنة الاقتصادية ومن أبرز هذه الأدوات والآليات نجد: التبادل اللامتكافئ، تصدير رؤوس الأموال، تسلط المؤسسات الاقتصادية الدولية، الشركات متعددة الجنسيات ، وتكمن مهمة نظرية التبعية (النيوماركسية) النظرية القادمة من العالم الثالث في دراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين دول الشمال (المركز) ودول الجنوب (المحيط) من خلال تطرقها للأسباب المباشرة وغير المباشرة التي أدت إلى تخلف دول الجنوب وبالتالي تبعيتها لدول الشمال. وهي تتخذ من النظام العالمي وحدة تحليل أساسية في ظل هيمنة الاقتصاد الرأسمالي وبالتالي فان التنافس الاقتصادي الدولي اليوم لا يخرج في مجمله عن هذه العلاقة (تبعية المحيط للمركز وهيمنة المركز على المحيط). ومن أهم افتراضات وأفكار الاتجاه النيو–ماركسي المفسرة لظاهرة التنافس الدولي:

- ضرورة الفهم اليقيني للصيرورة العالمية الشاملة التي تتفاعل في سياقها كل الوحدات السياسية للمجتمع الدولي في إطار الدول التابعة ودول الميتروبول.
- أهمية التحليل التاريخي لاستيعاب النظام الرأسمالي العالمي بصفة خاصة والنظام الدولي بصفة عامة.
- انتهاج النظام الرأسمالي العالمي لميكانيزمات هيمنة، هي بمثابة معوقات تنمية للدول التابعة.
- أهمية العامل الاقتصادي في تفسير وتحليل تطور النظام الرأسمالي العالمي وتخلف التوابع (نذير، 2014)

4.2 محاور وقضايا التنافُس الدولي:

تتعدد القضايا المحورية التي يدور حولها التنافس الدولي وتختلف باختلاف الأهداف المرجى تحقيقها وأهميتها، ويمكن تلخيص أهم هذه المحاور فيما يلي:

الأمن والسلطة: تقدّم الأدبيات المتعلّقة بالبحث عن السلطة والأمن عدّة دروس محتملة للمنافسة الحالية. وبصورة عامة، تتنافس الدول على القوة الصلبة. في التنافس، ستولي الدول اهتماماً وثيقاً للمكاسب النسبية للخصوم. إن السعي وراء السلطة يؤدّي إلى مُعضلات أمنية، حيث يرى آخرون أن بعض الدول قد اتخذت تدابير معينة لتعزيز سمعتها الأمنية، الأمر الذي قد يؤدّي في بعض الأحيان إلى استجابات تصاعدية.

المكانة والهيبة: تتنافس العديد من الدول الكبرى للحفاظ على مكانتها وفرض هيمنتها ولعب ادوار متقدمة على الساحة الدولية خاصة تلك التي تسعى لاسترجاع أمجادها إيمانا منها بأن هويتها وقوّتها وتاريخها تؤهّلها لذلك كروسيا وتركيا والبرازيل.

الازدهار الاقتصادي المادي والقوّة: تسعى الدول من خلال المنافسة الدولية الاقتصادية عادة لتحقيق أهداف اقتصادية ذات آثار محلية: نسب النمو، البطالة، أو التجارة، كما تسعى في نفس الوقت للتنافس على اكتساح المزيد من الأسواق العالمية والتوسع إقليميا ودوليا لتحقيق المزيد من المكاسب والمصالح الاقتصادية.

الموارد: تعتبر السيطرة على الموارد الأولية ومنابعها أهم أسباب التنافس والصراع الدولي عبر التاريخ، والندرة التي تعرفها بعض هذه المواد الأساسية حاليا في خضم هذا التطور الاقتصادي والتسارع التكنولوجي تزيد دائما من تأجيج التنافس بين الدول.

السيادة والمسائل الحدودية. تعتبر الحدود الجغرافية أهم أسباب النزاعات التقليدية باعتبارها تمس سيادة الدولة وأمنها إلا أن حدّة المنافسة الحدودية إلى حد ما في السنوات الأخيرة بسبب سيادة مفهوم السلامة الإقليمية.

القِيَم والإيديولوجيات: تمثل القِيَم والإيديولوجيات عاملاً مهماً من عوامل التنافس بسبب تأثيرها المباشر على تمثّل الدولة لنفسها في الوعي المجتمعي وعلى المكانة التي تود الوصول إليها، فالتنافس يعبّر عن عدم رضا تجاه المقارنة بين التاريخ والحاضر أحيانا أو بين الأهداف الإيديولوجية التي تبتغيها دولة كالصين والمكانة الدولية التي تحظى بها حالياً مثلاً.

القواعد والنظم والمؤسّسات في النسق الدولي الشامل: يتزايد التنافس بين الدول الكبرى حول قيادة النظام الحالي بحيث تسعى كل من الصين وروسيا لتوسيع نفوذهما على المستوى الدولي وتعمل على تقويض الهيمنة الأمريكية في إطار نظام دولي متعدد الأقطاب (السباعي، 2019).

3. الطاقة (المفهوم والأهمية –المصادر):

تعتبر الطاقة أحد أهم أسباب النزاعات والصراعات القائمة على المستوى الإقليمي أو الدولي وهذا كنتيجة حتمية للتسارع الاقتصادي والتقني الذي تشهده المجتمعات، ومع ما يشهده العالم من تغيرات بيئية ومناخية وحتى سياسية أدت إلى ندرة بعض الموارد وانعدام أخرى أصبح التنافس للحصول عليها سواء عن طريق اتفاقات التعاون بين الدول أو حتى عن طريق الصراعات والأزمات ضرورة حتمية لتحافظ الدول على أمنها الاقتصادي والقومي على حد سواء، لذلك لابد من التعرف على ماهية الطاقة ومصادرها وأهم التحديات التي تواجهها.

1.3 مفهوم الطاقة:

إن كلمة الطاقة هي الترجمة الحرفية لكلمة (Energy) أو Energic أو Energia باللغات الأوربية الحديثة وهي مشتقة من الكلمة اليونانية القديمة Energos أو Energeeia المركبة من مقطعين En وتعني (في) أو (داخل) و Ergos تعني نشاط، وبهذا فأن الكلمة تعني في (داخل نشاط) أو" أن الشيء يحتوي على جهد أو شغل " أي أنها أي شيء يولد جهد أو عمل كالحرارة والضوء (الخفاجي، 2019، صفحة 26).وغالبا ما تعرف الطاقة على انها القدرة على القيام بعمل ما، فكل عمل فكري أو مادي يحتاج لإنجازه إلى كمية ملائمة من الطاقة بالتالي فهي شرط مسبق لأي نوع من الحركة أو النشاط وبدونها لا يمكن عمل شيء.

وتطورت مصادر الطاقة مع تطور وسائل العمل التي ابتكرها الإنسان لسد احتياجاته المادية والمعنوية عبر تاريخه الطويل ففي البدء كان الإنسان يعتمد على قوته البدائية لإنجاز أعماله اليومية،ثم استخدم الطاقة الحيوانية واستغل حركة الرياح في تحريك السفن وإدارة بعض طواحين الهواء، كما اعتمد على مساقط المياه في إدارة بعض الآلات البدائية (برجاس، 2000، صفحة 21)، ثم و كنتيجة لتطور المجتمعات وانتشار الصناعات المختلفة بدأت تظهر الطاقة في أشكال متعددة كالنفط والغاز والفحم و هي ما يطلق عليها بالطاقة الأحفورية و أخرى تسمى بالطاقة المتجددة وهي الطاقة النووية و الرياح والشمس...الخ"، و قد كان لتوافر مصادر الطاقة بكميات وافرة وبأسعار رخيصة وفي مقدمتها النفط والفحم والغاز الطبيعي دور فاعل في تحقيق التقدم الاقتصادي وارتفاع المستوى المعيشي للأفراد و زيادة كفاءة وسائل الاتصالات و التنقلات، ما جعل العديد من الدول تسعى للسيطرة على مصادرها و هذا نجم عنه احتدام و تنافس أدى إلى الصراعات والأزمات فيما بين القوى الكبرى لحماية أمنها الطاقوي ومنه أمنها القومي (الخفاجي، 2019، صفحة 27).

2.3 مصادر الطاقة الناضبة والمتجددة:

تعد مصادر الطاقة بنوعيها العنصر الأهم في الصناعات بمختلف أصنافها، فهي الأساس التي قامت عليه المجتمعات والدول وأصبحت قوة الدولة تقاس بما تمتلك من مصادر طاقة تؤهلها للمنافسة إقليميا ودولياً،

وان رخاء المجتمع بأفراده وارتفاع المستوى المعاشي والدخل يبرز من خلال ما تمتلكه الدولة من موارد طبيعية مستغلة، بما يحقق الهدف الذي تتطلع له الدولة.

مصادر الطاقة الناضبة:

ونقصد بها الطاقة الأحفورية وهي التي تكونت عير آلاف السنين في جوف الأرض وتتميز بالنضوب وتعد ملوثة للبيئة بسبب طرحها لثاني أكسيد الكربون وغازات سامة أخرى، فالوقود الأحفوري عبارة عن مركبات عضوية ناتجة عن عمليات التحلل للكائنات الحية والنباتات منذ آلاف السنين وتحولت فأصبحت طاقة كيميائية كامنة.

وقد عرف الوقود الأحفوري ارتفاعا في الطلب العالمي عليه لاسيما من طرف الدول المستهلكة التي تعتبره عماد اقتصادها ونموها كالصين والاتحاد الأوربي والولايات المتحدة، و من جانب آخر ازداد الإنتاج بصورة واسعة في دول جديدة كالبرازيل وغينيا مما انعكس على تحقيق النمو الاقتصادي فيها ، ولاشك أن الوقود الأحفوري أصبح مجالا للتنافس والصراع بين القوى الكبرى للسيطرة عليه في أقاليم هامة كالشرق الأوسط واسيا الوسطى والقوقاز وهذا ما خلق حالة من الفوضى تشهدها اليوم مناطق عديدة في العالم ، في حين عرف هذا المجال أيضا اهتمام أكاديمي كبير و أصبحت هناك دراسات ومراكز أبحاث متخصصة في مجال الطاقة إلى درجة إنشاء منظمات متخصصة في إدارة هذه الموارد كمنظمة أوبك ، فضلاً عن ذلك أصبح في كل دولة لاسيما الدول المتقدمة وزارة خاصة تهتم بشؤون الطاقة ومصادرها المتعددة . ويمكن تقسيم الوقود الأحفوري إلى:

ا–الفحم:

الفحم هو الوقود الباعث للثورة الصناعية، يتكون من بقايا رواسب نباتية وأعشاب كانت تنمو على الأرض وتغطي مساحات كبيرة في العصور الجيولوجية القديمة، ثم طويت في جوف الأرض بفعل تحركات القشرة الأرضية وتحولت بفعل الحرارة والضغط إلى فحم وينتشر الفحم في مناطق واسعة من العالم لاسيما في الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والصين (الخفاجي، 2019، الصفحات 31–33) وقد كان الاقتصاد العالمي يعتمد اعتمادا كبيرا علية فهو يكفي لمئات الأعوام ومتوافر بكميات كبيرة في باطن الأرض ومن المتوقع

الاعتماد عليه بشكل كبير بعد نضوب النفط والغاز الطبيعي، في حين يمتاز بكفاءته وسهولة نقله وتوزيعه لكونه مادة صلبة من الممكن نقله بواسطة السفن والقطارات الضخمة إلى أي منطقة من الممكن تصديره لها.

ارتفع استهلاك دول العالم من الفحم إلى 160.10 إكساجول في 2021، مقارنة مع 151.07 إكساجول في 2020 وفي عام 2014 سجل الاستهلاك العالمي للفحم أعلى مستوياته على الإطلاق وتحديدًا منذ بدء رصد البيانات عام 1965 حينما بلغ ذروته عند 162.58 إكساجول بحسب ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة اعتمادًا على بيانات شركة النفط البريطانية بي بي. في المقابل، ارتفع إنتاج الفحم العالمي بنحو 6% تقريبًا على أساس سنوي، ليصل إلى 167.58 إكساجول في العام2021 و أدى تعافي النشاط الاقتصادي العالمي واضطرابات إمدادات مصادر الطاقة الأخرى نمو الطلب على الفحم طوال عام 2021. وشكّلت الصين والهند وحدهما أكثر من 70% من نمو الطلب على الفحم خلال 2021 بزيادة 3.7 و2.7 إكساجول على التوالي. وتتوقع وكالة الطاقة الدولية ارتفاع استهلاك الفحم عالميًا بنسبة 0.7% خلال 2022، ليصل إلى 8 مليارات طن، مع تراجع الطلب على الغاز، نظرًا للارتفاع الحادّ في أسعاره، بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، وتُقدّر وكالة الطاقة الدولية نمو الطلب على الفحم الحراري لتوليد الكهرباء على أساس سنوي، بنسبة 1% خلال 2022. (شوقي، 2022). وفيما يلي جدول يبين أكبر عشر دول مستهلكة للفحم في العالم:

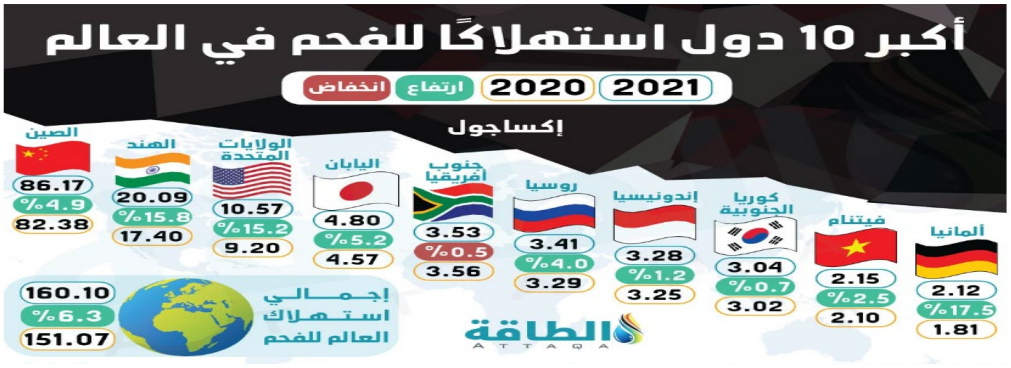

المصدر: شوقي احمد، 2022.

ب–النفط:

يعد النفط المصدر الأول في الأهمية من بين مصادر الطاقة وشكل الأساس الذي بنت عليه الدول أهدافها ونموها المستمر و قد ازدادت أهمية النفط في عصر العولمة والتقدم التكنولوجي وأصبحت الدول الصناعية بأمس الحاجة الى المزيد من النفط لا دارة صناعاتها المتطورة، ففي ظل التوزيع الجغرافي الغير متساوي للنفط جعل مناطق تفتقر اليه وأخرى غنية مما شكل تنافس كبير بين القوى الصناعية وخلق حالة من الصراعات بين هذه القوى والدول المنتجة، وفي طبيعة الحال ان غالبية الدول المنتجة هي من الدول النامية ماعدا روسيا التي تعد اليوم الثانية في انتاج النفط في العالم.

تشجع الدول المتقدمة كافة المزيد من انتاج النفط الذي يعد عماد اقتصادها ونفوذها الاقتصادي والسياسي والثقافي مما انعكس على الزيادة السريعة في الاستهلاك ويعود السبب الى ان التقدم التكنولوجي في كافة الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية يتطلب المزيد من الطاقة، لذلك ازدادت حاجات العالم من النفط (الخفاجي، 2019، الصفحات 36-37).

و تتوقع وكالة الطاقة الدولية نمو الإنتاج العالمي من النفط بمعدل 0.3% سنوياً خلال الفترة 2021 – 2050) ليصل إلى 99.3 مليون بي في عام 2050 وسيأتي الجزء الأكبر من إنتاج النفط في العالم من منطقة الشرق الأوسط التي سيرتفع إنتاجها بمعدل يبلغ 1.3% سنوياً خلال فترة التوقعات ليصل إلى 40.4 مليون بي، وبذلك سترتفع حصتها من الإجمالي العالمي من 30.9 في عام 2021 إلى 40.7 في عام 2050. كما سيرتفع إنتاج في كلاً من أمريكا الشمالية، وأمريكا الجنوبية والوسطى. بينما سيتراجع إنتاج النفط في منطقة أوراسيا، والدول الأفريقية، ودول آسيا والمحيط الهادي، والدول الأوروبية (عامر، 2022، صفحة 10).

المصدر: IEA, World Energy Outlook, October 2022.

المصدر: الوكالة الدولية للطاقة، 2022.

ج–الغاز الطبيعي:

يعد الغاز الطبيعي البديل لمصدر النفط فهو يعتبر أنظف أنواع الوقود الأحفوري واقلها كربوناً ويمكن استخدامه اذا توافر في تغذية محطات التوليد التي تعمل على مبدأ الدورة المركبة اذ تعد الخيار الأمثل للتوسع في توليد الطاقة الكهربائية، و تتصف احتياطيات الغاز الطبيعي مقارنة بالنفط بتوافرها بشكل كبير، وتتوزع على نطاق واسع من العالم تحتوي روسيا وجمهوريات اسيا الوسطى والقوقاز على احتياطيات كبيرة، فضلاً عن الشرق الأوسط، وتجاوزت احتياطيات الغاز الطبيعي العالمية المؤكدة الضعف خلال الثلاثين عاماً الماضية، بسبب الاهتمام المتزايد واكتشاف حقول جديدة وتطور تقنيات التنقيب والإنتاج والمزايا التي يتمتع بها الغاز الطبيعي مقارنةً بأشكال الوقود الأحفوري الأخرى، وازداد استخدامه، ويتوقع ان يستمر بالتوسع لعقود قادمة (الخفاجي، 2019، صفحة 40) وستبلغ مساهمة الغاز الطبيعي ضمن إمدادات الطاقة العالمية 28% عام 2050.

مصادر الطاقة المتجددة:

تعتبر مصادر الطاقة المتجددة من أنظف مصادر الطاقة لخلوها من الانبعاثات الملوثة للبيئة وهي تساهم إسهاما كبيرا في تلبية الاحتياجات العالمية، وتعتبر نوعا جديداً يحظى بأهمية عالية المستوى والدعم والرعاية من قبل المنظمات الدولية التي تنادي بالحفاظ على البيئة وعلى امن الطاقة خاصة في ظل التغيرات الجيوسياسية والأعمال الإرهابية التي من الممكن أن تصيب إمدادات الطاقة التقليدية. من أهم هذه المصادر

ا–الطاقة النووية: هي الطاقة التي يتم توليدها عن طريق التحكم في تفاعلات اندماج الذرة وهي تستغل في توليد الطاقة الكهربائية، يبلغ عدد المفاعلات النووية العاملة في العالم المعلن عنها أكثر من 425 مفاعلاً وتمد العالم بما يعادل 17% من الإنتاج العالمي للطاقة الكهربائية، غير أن نمو الطاقة النووية شهد تراجعا لعدد من الأسباب منها المعارضة الشعبية والدولية لها. وعدم وجود خيارات على المدى الطويل للتخلص الآمن من النفايات النووية وإمكانية مساهمة الطاقة النووية من انتشار الأسلحة النووية وهذا ما يتعارض مع تطلعات المجتمع الدولي في تحقيق الأمن والسلم الدوليين ويرجع تاريخ اكتشاف الطاقة النووية إلى أربعينيات القرن الماضي، في حين تزود هذه الطاقة دول العالم بالطاقة الكهربائية تستخدم حاليا في توليد الكهرباء في 31 دولة عبر العالم

ب– الطاقة الكهرومائية: تتميز هذه الطاقة عن غيرها من مصادر الطاقة المتجددة أنها نظيفة ورخيصة الثمن، وذات جدوى اقتصادية في معظم الحالات لاسيما لدى توافرها في المواقع المناسبة وفي الوقت الحاضر نجد أن نصيبها من مجمل إنتاج الكهرباء في العالم يبلغ 16% أي تساوي إنتاج الطاقة النوويةً، لكن هذه الطاقة لا تزال كامنة فالموارد المائية القابلة للاستغلال من الناحية الفنية ينتظر أن تنتج ما يزيد على 14000 تيراواط في العام الواحد غير أن أسبابا بيئية واقتصادية تحول دون استغلال الغالبية العظمى من هذه الموارد ،رغم انها لا تتطلب نفقات تشغيلية كبيرة (الخفاجي، 2019، الصفحات 44-45).

ان هذا النوع من الطاقة سوف يصبح أكثر مصادر الطاقة اهمية كونها تعتمد في توليد الكهرباء على قوة المياه، وعادة تكون في مواقع على الأنهار إذ يتم توجيه المياه المتدفقة نحو توربينات دوارة تعمل على توليد الكهرباء وهي تعتبر من أقدم الطرق لتوليد الكهرباء فهي لا تنتج ثاني أكسيد الكربون، ولا تسبب التلوث لكن هذا لا ينفي انها غير ثابتة في معدل الطاقة المنتجة لأن الرواسب الرملية في الخزانات والسدود تزداد بمرور الأعوام ما يجعلها تفقد سعة تخزينها بنسبة 1.0% الى 5.0% في العام.

ج–الطاقة الشمسية: إن استخدام الشمس مصدر للطاقة هو من بين المصادر البديلة للنفط التي تعقد عليها الآمال بالمستقبل لكونها طاقة نظيفة لا تنضب، لذلك نجد عدد من الدول تهتم بتطوير هذا المصدر و استغلاله, وتعد الشمس هي أصل لكل الطاقات على سطح الأرض فهي أصل الوقود الأحفوري والذي

تم تحلله وحرقة تحت سطح الأرض منذ ملايين الأعوام، وهي أصل الرياح نتيجة لاختلاف التأثيرات الحرارية للشمس في الأرض وتعد الشمس مسؤولة عن تبخر المياه و بالتالي عن الأمطار ولتحويل الطاقة الشمسية إلى كهرباء تستخدم ما يسمى بالخلايا الشمسية ، في حين أن كمية الإشعاع الشمسي الواصل إلى الأرض يبلغ 1,36 كيلو واط لكل متر مربع و (50%) منها تنعكس بسبب الغلاف الجوي و (15%) تنعكس من سطح الأرض و (935) تمتص من قبل الهواء والماء والتربة إذ تعتبر الأقاليم الجافة في العالم أهم المناطق التي يمكن لها أن تنتج الطاقة الشمسية".

ما يعاب على هذا النوع من أنواع الطاقة المتجددة أنها تحتاج إلى تكاليف ضخمة من اجل الحصول على الكهرباء النقية، كما يصعب إنتاج كميات كبيرة من الطاقة الكهربائية من خلال الشعاع الواصل إلى الأرض، فضلاً عن أنها تحتاج إلى مساحات واسعة لكي يتم نصب اللوائح التي تحول الطاقة الشمسية إلى كهرباء (الخفاجي، 2019، الصفحات 46-47).

د–طاقة الرياح: تعد طاقة الرياح هي الأسرع نمواً، فضلا عن كونها من أقوى المصادر المتجددة في توليد الكهرباء بكلفة منخفضة، إذ يتم تحويل حركة الرياح التي تسبب دوران الريش إلى طاقة كهربائية بواسطة مولدات تحول الطاقة من ميكانيكية إلى كهربائية، وازداد الاهتمام بتوليد الكهرباء من خلال حركة الرياح بمرور الزمن وبالتقدم التكنولوجي والعلمي الواسع إذ بلغ إنتاج العالم في عام 2006 حوالي (74,223) ميغاواط أي ما يعادل (1%) من الإنتاج العالمي للكهرباء.

إن أهم ما يميز هذه الطاقة أنها منخفضة التكاليف ولا تتأثر بتقلبات أسعار الطاقة التقليدية وهذا ما يميزها عن باقي مصادر الطاقة الناضبة والمتجددة، من جانب آخر توجد الأسواق الحالية للطاقة المتولدة بالرياح على العموم في العالم المتقدم غير انه من المتوقع أن تكون الأسواق المستقبلية كبيرة في الاقتصاديات النامية ولاسيما في البلدان الأسيوية الاستوائية التي تشهد حركة مستمرة للرياح.

3.3 تحديات ومهددات الطاقة:

تواجه الطاقة مجموعة من التحديات الحرجة والمخاطر التي تهددها في الوقت الحاضر من أهمها:

تحديات بيئية: و تتمثل في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتج عن حرق النفط مما يؤدي إلى تفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري داخل الغلاف الجوي لكوكب الأرض ومؤثراً على البيئة في صورة ارتفاع مستمر للمتوسط العالمي لدرجة الحرارة لتظهر مجموعة من المشكلات الخطيرة: مثل ارتفاع مستوي سطح البحر مهددا بغرق بعض المناطق المنخفضة ودلتاوات الأنهار التي تكونت عبر آلاف السنين، والتأثير على الموارد المائية والإنتاج المحصولي بما يهدد الإنسان بشكل مباشر ناهيك عن انخفاض كلا من الثروتين الحيوانية والغذائية، بالإضافة إلى انتشار بعض الأمراض الخطيرة مثل الملاريا. لذلك وجب البحث عن مصادر بديلة للطاقة، بالإضافة إلى إلزام الشركات باستخدام طاقة ناتجة عن الرياح والشمس بما لا يقل عن 15% من الطاقة المستهلكة للحفاظ على البيئة (احمد، 2016، صفحة 7).

ا–تعطل البنية التحتية لمرافق الطاقة:

نقصد بها تعطل البنية التحتية لمرافق توليد ونقل وتوزيع الطاقة على أداء دورها في منظومة الطاقة سواء على المستوي المحلي من خلال شبكات نقل الكهرباء داخل الدول أو إقليميا من خلال شبكات الربط الكهربائي بين الدول المجاورة لبعضها البعض، أو دوليا عبر شبكات نقل الطاقة الكهربائية أو خطوط أنابيب النفط والغاز من قارة لأخرى وذلك إما نتيجة أعطال تشغيل أو زيادة الأحمال أو عمل تخريبي خصوصا مع احتدام الصراعات الدولية وارتفاع مستوى التهديدات التماثلية وغير التماثلية عبر العالم (احمد، 2016، صفحة 148).

ويشكل تأمين مصادر الطاقة قلقا وهاجسا قويا للدول المستهلكة، فضمان تأمين الإمدادات يضمن استمرار الاتصالات وتدفق الأموال نتيجة العمليات الصناعية والتجارية المختلفة المعتمدة على الطاقة، كما يؤدي إلى تثبيت الأسعار والتحكم فيها، وإعداد الخطط المستقبلية على أسس واضحة في حين يؤدي تهديدها الى رفع أسعار البترول ورفع التكلفة اللازمة لتأمين مصادر الطاقة. (احمد، 2016، صفحة 18).

ب–زيادة معدلات استهلاك الطاقة:

أدى النمو الاقتصادي الهائل و التطور التكنولوجي الذي يعرفه العالم في مختلف المجالات الى زيادة التنافس الدولي على مصادر الطاقة باختلافها ما أدى إلى ارتفاع نسبة الطلب على الطاقة الأولية ارتفاعا محسوسا

على مستوي العالم خاصة في القطاعين الصناعي والمنزلي بحيث تشير الدراسات إلى زيادة معدلات الطلب على الطاقة لنفس القطاع بحلول العام 2030 إلى 19% وذلك مقارنة بمعدلات العام 2000 وهي قيمة منخفضة إذا قورنت بالقطاعات الأخرى، إلا أنها تأتي نتيجة توقع اتجاه الصناعة نحو الإنتاج الأقل تكثيفا للطاقة، لذلك تعمل الدول على فرض ضرائب على بعض مصادرها، وخاصة الهيدروكربونية منها، و الدعوة إلى تقنين استهلاك الطاقة و زيادة الوعي لدى المستهلكين.

وعالميا يبلغ إجمالي استهلاك الطاقة في القطاع المنزلي نحو 40% وهي نسبة كبيرة يرجى خفضها من خلال استخدام الأجهزة المنزلية التي تحظي بقيم منخفضة على مقياس الطاقة ووضع بطاقات بيان كفاءة واستهلاك الطاقة على الأجهزة الكهربائية ونشر استخدام لمبات الإضاءة المرشدة للطاقة، هذا إلى جانب استخدام نظم ذكية لإدارة الطاقة بالمنازل، ووضع حوافز وتشريعات تحث على خفض الاستهلاك منها تقديم منح وقروض ميسرة للمساعدة في دعم مشروعات ترشيد الطاقة بالمنازل.

ج–انفلات الأسعار: تتأثر أسعار البترول والغاز وباقي مصادر الطاقة الخام بمجموعة من العوامل تتعلق بتنامي اقتصاديات بعض الدول، والأوضاع السياسية في العديد من بلدان ذات ثقل وحجم مؤثرين في الساحة العالمية وبكل ما يجري في الساحة الدولية ما يؤدي إلى انفلات في الأسعار سواء انخفاضا أو ارتفاعا، وكل هذا من شانه ان يؤثر في باقي المنتجات ذات الصلة ما يؤدي إلى إثقال اقتصاديات بعض الدول مقابل إنعاش أخرى.

لذلك لابد من العمل على تنويع مصادر الطاقة بهدف تقليل الاعتماد على البترول والغاز الطبيعي، وذلك في إطار خطة عمل متكاملة تشمل الدول المستوردة والمستهلكة لهذه المصادر والدخول في شراكات تقوم على أساس التعاون والتشارك تسمح بتطوير أساليب الحصول على الطاقة من مصادر نظيفة مع نقل هذه التكنولوجيا إلى جميع الشركاء على حد سواء (احمد، 2016، الصفحات 151-153).

4.مفهوم الأمن الطاقوي:

أثرت الصراعات و النزاعات الدولية فترة الحرب الباردة و ما تلاها من تبعات على الساحة الدولية و تغير في شكل و طبيعة التهديدات التي تواجهها المجتمعات على مفهوم الأمن القومي بحيث لم يعد الأمر

متعلقا بحجم القدرات العسكرية فقط بل تجاوزه ليشمل الإمكانات الاقتصادية و القدرة على مواجهة الأزمات الفجائية ، إلا أن هذا التغير في مفهوم الأمن زاد من حجم و حدة التنافس بين الدول سعيا منها للحفاظ على أمنها الاقتصادي و ضمان استمرار إمداداتها من الطاقة العالمية وهنا برز مفهوم امن الطاقة كعامل أساسي في رسم و توجيه السياسات الدولية الخارجية ،فماذا نعني بأمن الطاقة و ماهي أهم تحدياته؟ قبل أن نتعرف على مفهوم امن الطاقة لابد من تحديد مفهوم الأمن بصفة عامة أولا وأهم التطورات التي طرأت على هذا المفهوم

1.4 مفهوم الأمن: نقصد بالأمن السلام والطمأنينة وديمومة مظاهر الحياة واستمرار مقوماتها وشروطها بعيدا عن عوامل التهديد ومصادر الخطر ويعتبر الأمن المطلب الأول لجميع الأفراد والمجتمعات، والهدف المحرك لنشاطاتها والمتغير الحاكم لتفاعلاتها والمتحكم في علاقاتها. ولأن المرادف الوحيد لغياب الأمن هو تهديد الوجود وتعريض أركانه ومقومات استمراره للخطر. فقد عرض ذلك على الإنسان وكل كائن حي آخر، الاستجابة لدواعي الأمن ومقتضياته بأشكال وأساليب تتعدد بتعدد تلك الدواعي، والمقتضيات وتتنوع بتنوع مصادر التهديد وعوامل الخطر، وتتغير وتتطور بتغير وتطور دواعي ومقتضيات الأمن من جهة، ومصادر وعوامل التهديد من جهة ثانية وبما يناسب التغير والتطور المستمرين في ظروف الحياة وشروطها من جهة ثالثة.

وبحكم ضرورة الأمن وتقدمه على كل مطلب وحاجة إنسانية سواء، من حيث هو شرط وضرورة لازمة لتحقيق المطالب وتلبية الاحتياجات الأخرى، كلها فقد باتت مهيمنا ومتقدما حتى على المطالب والاحتياجات الروحية للإنسان، الأمر الذي أعلنته ليس النصوص البشرية فحسب، بل وحتى النصوص الدينية التي تكون المطالب والاحتياجات الروحية عادة محورها وموضوعها الأول. حيث أكدت الآيات القرآنية الكريمة مرارا على ضرورة الأمن وأولويته: فجاء في الآية 35 من سورة إبراهيم وإذ قال إبراهيم رب اجعل هذا بلدا آمنا. وجاء في الآية 126 من سورة البقرة: وإذ قال إبراهيم رب اجعل هذا بلدا آمنا وارزق أهله من الثمرات). وجاء في الآية 112 من سورة النحل وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغدا من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون).

وعلى ذات المنهج والمنوال الذي يؤكد أولوية الأمن وتقدمه على كل مطلب واحتياج آخر سارت النشاطات الإنسانية كلها، ليصبح هذا المطلب الجوهر الدائم للحياة، والمحور الذي تدور حوله أفكارها وأنشطتها، بحكم ضرورته وأولويته (مراد، 2017، الصفحات 15-22).

فقد شهد مفهوم الأمن قدرا من التغيرات في فترة ما بعد الحرب الباردة حيث حظي المفهوم الواقعي للأمن والذي ظل مسيطرا على الدراسات الأمنية خلال فترة الحرب الباردة قدرا من الجدل حول طبيعة ومكونات مفهوم الأمن في محاولة تعميق وتوسيع المفهوم الواقعي للأمن. وقد ارتكز تعميق المفهوم على محاولة إضافة الأفراد، والإقليم، والنظام الدولي كوحدات للتحليل إلى جانب الدولة، أما توسيع المفهوم فقد انصب على جعل المفهوم يتسع ليشمل قضايا الاقتصاد والطاقة والبيئة والمجتمع إذ حاولت مجموعة من الدراسات الأكاديمية في فترة ما بعد الحرب الباردة، البحث في مجموعة جديدة من القضايا التي تؤثر على أمن الأفراد والدول، كما حاولت تلك الدراسات إعادة تقييم افتراضات الواقعيين، والواقعيين الجدد التي سيطرت على الجدل الفكري حول مفهوم الأمن خلال فترة الحرب الباردة.

و في هذا الصدد، بدأت تطرح الكتابات الأكاديمية مجموعة جديدة من المفاهيم الأمنية في محاولة لتوسيع وتعميق مفهوم الأمن، ومنها مفهوم الأمن البيئي Environmental Security، والأمن الإنساني Human Security، والأمن المجتمعي Societal Security ، والأمن الاقتصادي Economic Security والأمن الغذائي Food Security ، وأمن الطاقة Energy Security. ولا يمكن الحديث عن أن ن أن تلك المفاهيم هي مفاهيم جديدة برزت فقط في فترة ما بعد الحرب الباردة، فهناك جذور لتلك المفاهيم خلال فترة الحرب الباردة وقبلها. إلا أن ظروف الحرب الباردة وجهت الدراسات الأكاديمية للتركيز على دراسة قضايا الأمن بمعناه التقليدي، وقد انصب التركيز بالأساس على كيفية تجنب حرب نووية، حيث مثل الحديث عن أي من تلك المفاهيم خلال تلك الفترة نوعا من الرفاهية الفكرية. ومع نهاية الحرب الباردة، كانت هناك آمال بعهد جديد من السلم والأمن تعيشه الشعوب، إلا أنه ما لبثت أن كشفت تلك التحولات عن عمق مشاكل الأمن غير التقليدية التي يعانيها العالم، وهو ما

مثل دافعا أمام بعض الباحثين للاهتمام بقضايا ومصادر تهديد أمن العالم غير التقليدية مثل مشكلات الطاقة والمياه والبيئة والغذاء وا. وبذلك برز مفهوم أمن الطاقة من جديد (محمد، 2014، الصفحات 54-55).

2.4 أمن الطاقة وقضاياه:

ترجع بداية بروز مفهوم أمن الطاقة إلى قرار وينستون تشرشل الذي يُعد أول من طرح تعريفا له، حيث أشار إلى أن أمن الطاقة يكمن في التنوع والتنوع فقط، ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن فما زال التنوع هو المبدأ الحاكم لقضية أمن الطاقة (محمد، 2014، صفحة 52).ومع الحوادث التي شهدها النظام الدولي من أزمة حظر النفط العربي في عام 1973 والثورة الإسلامية الإيرانية في عام 1979 التي نتج عنها ارتفاع كبير في أسعار النفط، زاد الاهتمام بهذا المفهوم عالميا، خصوصا لدى الولايات المتحدة الأميركية وكبرى الدول الصناعية المستهلكة للطاقة عالميًا، وتزايدت أهميته بعد احداث الحادي عشر سبتمبر وما نتج عنها من تبعات.

ا–الإشكاليات التي تواجه مفهوم أمن الطاقة: يواجه تحديد مفهوم امن الطاقة ثلاثة إشكالات رئيسية هي:

– الإشكالية الأولى: تحدد كل دولة سواء كانت مستهلكة أو منتجة تعريفا خاصا بها وفق ما يتماشى مع سياساتها الخاصة لتحقيق أمنها الطاقوي ما يؤدي إلى صعوبة التنسيق بين هذه الدول لضمان تحقيق أمن الطاقة وطنيا وعالميا.

– الإشكالية الثانية: تأخذ قضية الطاقة عدة أبعاد لا تقل أهمية عن البعد الاقتصادي، وتتمثل في الأبعاد السياسية والبيئية والأمنية ما يُضفي قدرًا كبيرًا من التعقيد على قضية أمن الطاقة في ظل التداخل والتشابك بين تلك الأبعاد.

الإشكالية الثالثة: على الرغم من أن مصادر الطاقة النفط والغاز الطبيعي سلع اقتصادية تخضع لمقتضيات العرض والطلب بسوق الطاقة العالمية، إلا أنها لا تعتبر المؤثر الوحيد في أسعارها، فهناك جملة من المؤثرات الأخرى (العاطي، 2014، الصفحات 44-45).

ب–تعريف أمن الطاقة:

– امن الطاقة من منظور الاقتراب التقليدي:

يفسر الاقتراب التقليدي أمن الطاقة على أساس أمن العرض لتجنب أزمات الطاقة (Energy Crisis) التي تنتج عن نقص العرض في الطاقة مقابل ارتفاع الطلب الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع في الأسعار بشكل يُهدّد الأمن القومي والاقتصادي للدولة

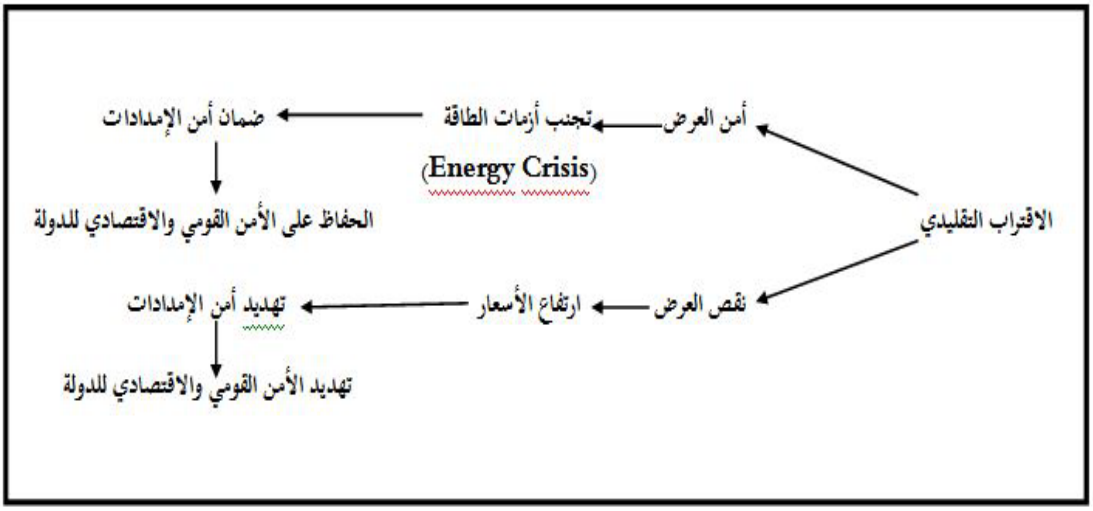

المصدر: جدول من انجاز الباحث بناء على معطيات الكتاب،2023

واجه هذا الاقتراب جملة من الإشكالات بشأن السعر الملائم، ومن يُحدده، وكيفية الوصول إلى سعر ملائم يُراعي حاجات الدول المنتجة والمستهلكة ومطالبها فالسعران المنخفض والمرتفع لمورد الطاقة يشكلان تهديدا لأمن الطاقة لدولة على حساب الأخرى.

امن الطاقة من منظور موقع الدولة:

ثم أدى التطور في مفهومي الأمن والطاقة خلال فترة ما بعد الحرب الباردة إلى طرح تعريفات جديدة لمفهوم أمن الطاقة تختلف بشكل جذري عن المفهوم التقليدي القائم على أمن العرض والإمدادات بحيث أصبحت تختلف تعريفات مفهوم أمن الطاقة وتتعدد بحسب موقع الدولة في سوق الطاقة الدولية من كونها دولة منتجة للطاقة أو مستهلكة، فبالنسبة إلى الدول المصدرة للطاقة فهي ترى أن امن الطاقة لديها يتعلق باستمرار الطلب على مصادر الطاقة لديها، وبالتالي ضمان أمن العائدات من سوق الطاقة.

في حين تخشى الدول المستهلكة من خطر تعرقل الإمدادات لذلك فهي تسعى لتنويع مصادر العرض والحفاظ على مصادرها من الطاقة في ظل تزايد حدة التنافس بين الدول الكبرى المستهلكة (العاطي، 2014، الصفحات 46-47).

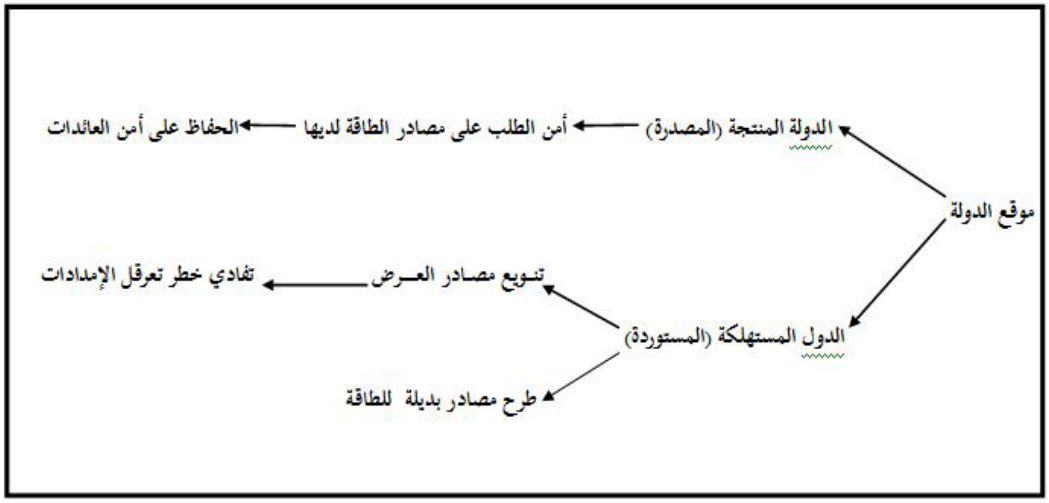

المصدر: جدول من انجاز الباحث بناء على معطيات الكتاب،2023

مبدأ وطنية الطاقة (Energy Nationalism) في تحديد مفهوم امن الطاقة:

تعتمد الدول بنوعيها سواء كانت منتجة او مستهلكة على مبدأ وطنية الطاقة (Energy Nationalism) في تحديد مفهوم امن الطاقة، غير أن الدول المصدرة تركز على أمن الاحتياطيات باعتباره أساس أمنها القومي، وأحد مصادر قوتها على الصعيدين الداخلي والخارجي ما يدفعها إلى التحكم الكامل بسلسلة الطاقة (Energy Chain) في حين تركز الدول المستهلكة هي الأخرى على هذا المبدأ وإن كان بشكل مختلف بحيث تركز على طرح مفهومين رئيسين وهما الاقتصاد في استخدام الطاقة وكفاية الطاقة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال بناء مخزونات استراتيجية لمواجهة التقلبات في الإمدادات.

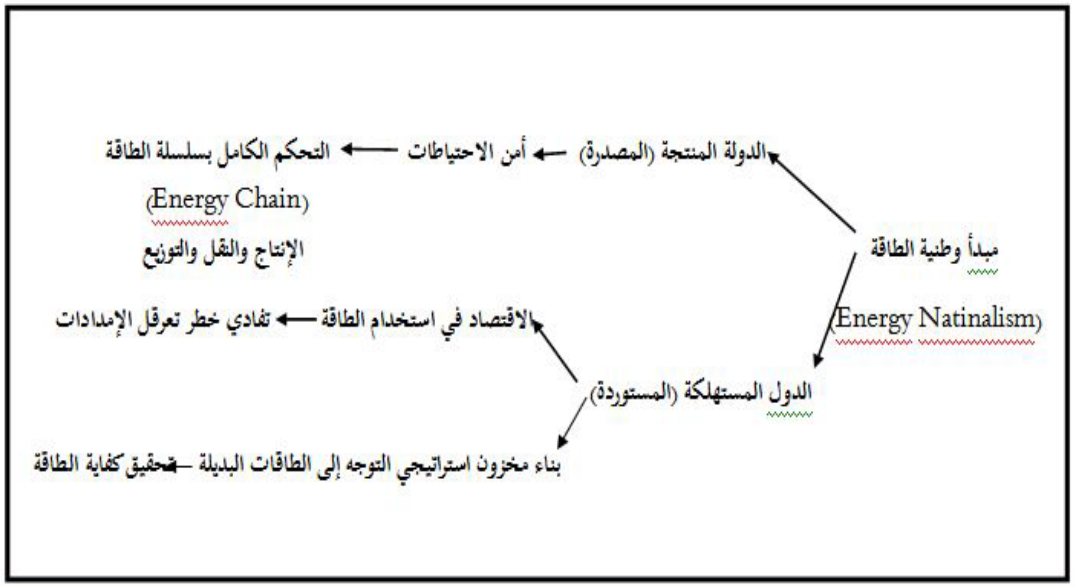

المصدر: جدول من انجاز الباحث بناء على معطيات الكتاب،2023

ولد الاعتماد على مبدأ وطنية الطاقة في تحديد مفهوم الأمن المزيد من المشاحنة والاحتدام بين الدول حول أولوية مصالحها ما أصبح يشكل تهديدا لأمن الطاقة العالمي (محمد، 2014، الصفحات 55-56).

إن الاختلاف في تحديد مفهوم موحد لأمن الطاقة انعكس على أوجه التعامل بين طرفي المعادلة الدول المستهلكة والدول المنتجة، وأدى إلى غياب التعاون فيما بينها، الأمر الذي اوجد ما يسمى بمعضلة الطاقة (Energy Dilemma) الذي يُقصد به سعي الدولة نحو تحقيق أمن الطاقة الخاص بها بما يؤثر في سياسات الدول الأخرى المستهلكة للطاقة.

ج-أمن الطاقة من منظور الدول الصناعية الكبرى والمنظمات الدولية:

رغم التفاوت الكبير في تعريفات المنظمات والوكالات الدولية المهتمة بقضية الطاقة والدول الصناعية الكبرى لمفهوم أمن الطاقة، إلا أن هناك شبه اتفاق بينها على أن أمن الطاقة ينطلق من مبادئ عامة تتمثل في تنوع مصادر الطاقة وتنويع واردات النفط وتقليل الاعتماد على النفط الخارجي بقدر الإمكان وضمان ثبات أسعار مورد الطاقة في السوق العالمية (النفط والغاز الطبيعي).

- **تعريف الوكالة الدولية للطاقة:** تعرف الوكالة «أمن الطاقة» بأنه تواصل الاستقرار في الأسعار المقبولة التي هي في المتناول، مع استمرار الاهتمام بقضايا البيئة» وتسعى الوكالة الى وضع آليات فاعلة لتنفيذ السياسات الخاصة بقضية أمن الطاقة التي تنفذ على أساس التعاون المشترك بين دول المجتمع الدولي. وترى الوكالة أن لأمن الطاقة وجوها عدة، فهو على المدى الطويل مرتبط بصورة أساس باستمرار الاستثمارات في إمدادات الطاقة تماشيا في الوقت ذاته مع التطورات الاقتصادية والحاجات البيئية. وفي المدى القصير يعني أمن الطاقة استجابة سوق الطاقة العالمية للتغيرات المفاجئة في الطلب والعرض (العاطي، 2014، صفحة 52).

ونظرا إلى أهمية أمن الطاقة على المستويين الوطني والعالمي عملت الوكالة الدولية للطاقة على تعزيز أمن الطاقة من خلال الوسائل الآتية:

- تعزيز التنوع والكفاءة والمرونة في قطاعات الطاقة في الدول أعضاء الوكالة.
- التنسيق الجماعي للاستجابة للتغيرات في العرض والطلب. توسيع التعاون الدولي مع جميع الأطراف الفاعلة في سوق الطاقة العالمية.

- **تعريف البنك الدولي:** يعني البنك الدولي بمفهوم أمن الطاقة ضمان إنتاج الدول الطاقة واستخدامها في ضوء توافرها بتكلفة معقولة من أجل تحقيق هدفين: أولهما تسهيل النمو الاقتصادي الذي يقود إلى خفض مستويات الفقر؛ ويتمثل ثانيها في التحسين المباشر لمستويات معيشة المواطنين للوصول إلى خدمات الطاقة الحديثة. وينصب تركيز البنك الدولي على أهمية إمداد الدول الفقيرة بالطاقة بأسعار معقولة؛ حتى تتمكن من تحسين المستويات المعيشية لمواطنيها، وبالتالي يقود إلى تحسين مستويات التعليم والصحة وتواصلها مع الأسواق العالمية. ويحث على ضرورة تكاتف المجتمع الدولي لتوفير الطاقة بأسعار معقولة؛ فهناك مصلحة مشتركة بين الدول المنتجة والمستهلكة، والدول الغنية والفقيرة على ضرورة توفير مصادر الطاقة بأسعار معقولة في سوق الطاقة العالمية، حيث إنه يرى أن ارتفاع أسعار مصادر الطاقة سيصعب حصول الدول الفقيرة المستوردة الطاقة عليها، كما يرى البنك الدولي أيضًا أن لارتفاع أسعار الطاقة كبير الأثر في خطط التنمية والتطوير الاقتصادي في الدول النامية المستوردة الطاقة، ما ينعكس على ناتجها المحلي الإجمالي، وبالتالي على المستويات

المعيشية لمواطنيها؛ وذلك لشدة حاجاتها إلى الطاقة وعدم فاعلية استخدامها تلك الطاقة (العاطي، 2014، صفحة 53).

- **المفهوم الأميركي لأمن الطاقة:** ركزت الولايات المتحدة على بناء مخزون استراتيجي يمكن الاعتماد عليه في أوقات الأزمات، و الاستثمار في الطاقة النظيفة (محمد، 2014، صفحة 71)و عملت على خفض الاعتماد على مصادر الطاقة (النفط) المستوردة من الخارج و الترويج لأنواع وقود منتجة محليا مثل الإيثانول، و تجنب مخاطر ارتفاع الأسعار بتنويع المصدرين والموردين. وترى واشنطن أن الاعتماد على البدائل البيولوجية للطاقة (البدائل للوقود الأحفوري) تُعد أحد أهم مقومات الأمن القومي الأميركي (العاطي، 2014، صفحة 54).

- **المفهوم الصيني لأمن الطاقة:** تتبنى الصين اقتراباً لأمن الطاقة يقوم على شقين لكل منهما استراتيجيات تنفيذ مختلفة. الأول هو أمن العرض من خلال ضمان الدخول الموارد الطاقة عالميا، والمبدأ الأساس هو التنوع والاستراتيجية الأساسية هي التوجه للخارج Go out Strategy ، فالصين ترى أن قضية الطاقة قضية أمن قومي لا يمكن تركها لقوى السوق بمفردها، وإنما لابد من تنظيمها من خلال الدخول بقوة في سوق الطاقة العالمي والتعاون مع كبار الدول المنتجة للنفط من خلال مجموعة من شركات النفط الوطنية التي استخدمتها الصين كأداة لتنفيذ سياستها الخارجية في مجال تأمين الدخول لمصادر الطاقة. أما الشق الثاني فهو تطوير مجموعة من الاستراتيجيات الداخلية تعتمد على الكفاءة في استخدام الطاقة وتقليل تأثير الصدمات النفطية الخارجية على أمن الطاقة الصيني، وبناء مخزون استراتيجي من النفط (محمد، 2014، صفحة 125) يصل إلى 500 مليون برميل بحلول عام 2020 بعد انتهاء المراحل الثلاثة لبناء المخزون الاستراتيجي النفطي، وبذلك تصبح الصين ثاني أكبر دولة ذات مخزون استراتيجي من بعد الولايات المتحدة

- **مفهوم الاتحاد الأوروبي:** حددت الوثائق الصادرة عن المفوضية الأوروبية أن مفهوم أمن الطاقة لدول الاتحاد الأوروبي يقوم على أربع دعائم رئيسة على النحو الآتي:

- إدارة الطلب: بمعنى تقليل استهلاك الطاقة قدر الإمكان. وفي هذا السياق بدأ طرح مفاهيم تتعلق بكفاءة استخدام الطاقة.

– التنويع في مصادر الطاقة الأمر الذي من شأنه تقليل التبعية لمنطقة أو دولة بعينها من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي.

– تجنب الأزمات في سوق الطاقة انطلاقا من قناعة مفادها أن تحقيق أمن العرض يتطلب أن تكون السوق منظمة بصورة جيدة بما يحول دون حدوث أزمات.

– التحكم بالعرض الخارجي من خلال الدخول في شراكات مع الدول الرئيسة التي يعتمد عليها الاتحاد الأوروبي في تأمين وارداتها من النفط والغاز الطبيعي (العاطي، 2014، صفحة 55).

– **المفهوم الروسي لأمن الطاقة:** يبرز مفهوم روسيا لأمن الطاقة من خلال سياستها التي اعتمدتها منذ تولي بوتين السلطة بحيث ركزت في شقها الأول على محاولة استعادة ما سبق وفقدته الدولة من مصادر النفط والغاز الطبيعي لصالح الشركات الروسية والغربية، أما الشق الثاني فهو ضمان السيطرة على موارد الطاقة في المنطقة، والحيلولة دون إنشاء خطوط جديدة لا تمر عبر روسيا أو لا تكون روسيا شريكا فيها. أما الشق الثالث فهو تزايد التوظيف السياسي لمصادر الطاقة في السياسة الخارجية لتحقيق بعض ا الأهداف الاستراتيجية والتكتيكية. يُضاف لذلك التعاون مع الدول الكبرى المصدرة للنفط والغاز، وكذلك التعاون مع الدول الواعدة في مجال الطاقة (محمد، 2014، صفحة 177).

3.4 تحديات أمن الطاقة :

يعترض أمن الطاقة تحديات عديدة تؤثر في استراتيجيات الطاقة العالمية، وتحمل الدول على تبني سياسات واستخدام أدوات مختلفة للحفاظ على مصالحها الأساسية. من بين هذه التحديات نذكر:

اختلال ميزان العرض والطلب في سوق الطاقة العالمي من المنظور الاقتصادي: عرف الطلب على الطاقة ارتفاعا متزايدا في السنوات الماضية نتيجة لتزايد معدلات النمو في العالم النامي والدول الصاعدة خصوصا الصين والهند مقابل عدم كفاية الإنتاج العالمي من النفط والغاز الطبيعي لموازنة التزايد في الطلب العالمي على الطاقة ومصادرها.

ا–القيود المفروضة على إمدادات الطاقة: وتتمثل في:

- قيود حكومية على الإمدادات للحد من العرض من خلال فرض حظر أو مقاطعة أو اتفاق بين المنتجين على وقف الإمدادات من الطاقة وحظرها.
- التقلبات في الأسعار التي تنشأ من الانقطاع أو التغيرات الناشئة نتيجة سياسة المنتجين
- الانقطاع السياسي مثلما حدث مع حظر النفط العربي في عام 1973.
- قيود قهرية تتعلق بالظروف الداخلية أو الخارجية للدول المنتجة مثل الحروب والنزاعات تؤدي الى عدم القدرة على تصدير الإنتاج.
- قيود على الصادرات تنشأ عندما تقرر دولة منتجة أو مجموعة من الدول المنتجة فرض قيود على صادراتها لأسباب سياسية أو استراتيجية.
- حظر الاستيراد: تحدث عندما تمنع دولة مستهلكة الاستيراد من دولة مصدرة معينة.

ب–استهداف المنظمات الإرهابية مصادر الطاقة وبناها التحتية وإمداداتها:

أصبح تنامي المنظمات الإرهابية في العالم يشكل تهديدا حقيقيا للأمن العالمي للطاقة بحيث أصبحت هذه الحركات تسعى لاستهداف البنى التحتية للطاقة تحت مسمى «الجهاد الاقتصادي القائم على ضرب عصب اقتصاد العدو» بغية استهداف الدول الكبرى المستهلكة للطاقة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية.

ج–التحديات **التي تواجهها شركات النفط العالمية:** والتي يمكن إجمالها في ثلاثة تحديات رئيسة تحد من قدرتها وفاعليتها في الدول المنتجة؛ وبالتالي من إمدادات الطاقة في السوق العالمي، كالآتي:

التحدي الأول: يتمثل في الصورة السلبية لتلك الشركات في الدول المنتجة باعتبارها مهددة لاستقرار الدول.

التحدي الثاني: يتعلق بالتهديدات الأمنية التي قد يتعرض لها موظفوها ومنشآتها ومجالات عملها وأصولها.

التحدي الثالث: يتبلور في التهديدات التي قد تنجم عن تطورات سياسية تعرض أو تهدد عقود استثمار شركات الطاقة العالمية، أو حقوق شركة بعينها وامتيازاتها، وحرية عملها في الدول المضيفة.

د–حدوث تغيير جوهري في البيئة الأمنية والسياسية للدول المنتجة: عبر تدهور الوضع الأمني أو فقدان الحكومة المركزية لسيطرتها أو سلطتها نتيجة حرب أهلية او التهديد الذي تسببه حركات انفصالية على مناطق

إنتاج الطاقة ما يفقد الدولة السيطرة على مناطق الإنتاج وعدم القدرة على الالتزام باتفاقاتها في سوق الطاقة العالمية (العاطي، 2014، الصفحات 56-59).

4.4 التنافس الدولي لتامين الطاقة:

أدرك صانعو السياسات إلى حد كبير أهمية العلاقة بين الطاقة والتقدم الاقتصادي، لذلك أصبحت الدول عموما تهدف وراء التنافس لضمان تفوقها في مجال الطاقة العالمية، وقد اخذ هذا التنافس شكلين بارزين الأول يتعلق بانسيابية وسهولة الوصول إلى مصادر الطاقة العالمية وضمان امن الإمدادات والتحكم في أسعار حركة الطاقة العالمية إنتاجا وتكريراً وتصديراً من اجل الحفاظ على أمن الدول الشامل باعتبار أن هذا الأخير لا يمكن تحقيقه دون تحقيق الأمن الاقتصادي، لذلك جرى التغيير في الإدراك الأمني وماهيته في هذا المجال غير أن هذا البحث عن أمن الطاقة ترافق مع زيادة في الاستهلاك العالمي ما أدى بالضرورة إلى ارتفاع مستوى التنافس والصراع في أغلب مناطق العالم خاصة وأن النظرية التقليدية الاستراتيجية المتمثلة في إن من يمتلك القدرة على السيطرة على مصادر الطاقة العالمية لاسيما ذات المخزون الاحتياطي الكبير فان ذلك يوفر له القدرة على التحكم في أسواق الطاقة العالمية، ويؤدي إلى فرض إرادته و هيمنته على القرار السياسي الدولي، بالتالي فان التحدي الأبرز لأمن الطاقة العالمي هو ارتفاع حدة التنافس بين الدول و ما يتولد عنه من أزمات السياسية الدولية (الطائي، 2019، صفحة 268).

أما عن الوجه الآخر للتنافس فان الدول تسعى من خلاله لتأمين ظروف التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتوفير طاقة آمنة ومستدامة وبأسعار معقولة بحيث يجب أن يكون أحد الاهتمامات الرئيسية لواضعي السياسات هو ضمان أمن الطاقة على المستوى الوطني من خلال دعم وتطوير الموارد المتجددة. وتحسين كفاءة الطاقة على أنها الطريقة الأكثر فعالية من حيث التكلفة مع الحفاظ على نشاط اقتصادي مستقر وتعد زيادة كفاءة الطاقة جانبًا مهما يساهم في حل المشكلات المتعلقة بتغير المناخ وأمن الطاقة والقدرة التنافسية للطاقة (Pawlowska، صفحة 10).

الخاتمة:

حاولت هذه الدراسة أن تبين أهمية التنافس الدولي كأحد أشكال التفاعلات الدولية التي تهدف الدول من خلاله للحفاظ على أمنها واستقرارها القومي وتحقيق أكبر قدر من المصالح، وقد أبرزت أن التنافس بين الدول قد يكون في مجالات التعاون أو مجالات الصراع وهذا حسب أولويات الدول ومصالحها، كما أبرزت دور العامل الاقتصادي عموما والطاقة خصوصا كجوهر لهذه التفاعلات. بحيث أصبح توفر مصادر الطاقة على اختلافها وضمان إمداداتها هاجسا يؤرق صناع القرار في السياسات الدولية خاصة في ظل الأوضاع الدولية الراهنة.

أصبح امن الطاقة من بين أكثر المواضيع تأثيرا في توجهات السياسات الدولية بحيث أصبح أي تهديد لمصادر الطاقة يشكل تهديدا مباشرا لاستقرار عناصر النظام الدولي على اعتبار أن الطاقة هي شريان الاقتصاد العالمي و أن قوة الدول و إثبات مكانتها متعلق باستمرار و ثبات اقتصاداتها ، لذلك فهي تسعى لتسخير جميع سياساتها الداخلية و الخارجية نحو ترشيد استهلاك الطاقة و إنتاج طاقات بديلة للتحكم في أمنها الاقتصادي و بالتالي أمنها القومي، لكن و في انتظار البديل يبقى التنافس حول توفير مصادر الطاقة محتدما بين الدول و يبقى هو الطابع المهيمن على شكل العلاقات الدولية .

قائمة المراجع:

المؤلفات:

1. اسماعيل عبد الفتاح الكافي. (د ت ن). ادارة الصراعات والازمات الدولية. د د ن.
2. جمال سلامة علي. (2013). تحليل العلاقات الدولية دراسة في ادارة الصراع الدولي (الإصدار 1). القاهرة: دار النهضة العربية.
3. حافظ برجاس. (2000). الصراع الدولي على النفط العربي. لبنان: بيسان للنشر والتوزيع والاعلام.
4. خديجة عرفة محمد. (2014). امن الطاقة واثاره الاستراتيجية. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الامنية.
5. طارق محمد الطائي. (2019). الامن الدولي في القرن الواحد والعشرين. الاردن: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.
6. علي عباس مراد. (2017). الامن والامن القومي مقاربات نظرية. الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع.
7. عمرو عبد العاطي. (2014). امن الطاقة في السياسة الخارجية الامريكية. قطر: المركز العربية للأبحاث ودراسة السياسات.
8. محمد جاسم حسين الخفاجي. (2019). روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة رؤية في الادوار والاستراتيجيات. الاردن: دار أمجد للنشر والتوزيع.
9. مروان عبد القادر احمد. (2016). الطاقة المتجددة. الاردن: الجنادرية للنشر والتوزيع.

المقالات:

1- احمد عبد الرحمان خليفة. (2022). مراجعة تقرير فهم عصر التنافس الدولي القادم: اتجاهات نظرية وتاريخية. اركان للدراسات والابحاث والنشر.

2- حمدي محمد نذير. (10 06, 2014). ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية.

3- فاطمة الزهراء كواتي. (01, 2022). التعاون الدولي ورهان جائحة كورونا. دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، الصفحات 350-371.

4- ماجد ابراهيم عامر. (2022). واقع وافاق الاقتصاد العالمي والانعكاسات المحتملة على اسواق النفط العالمية. منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول اوبك.

5- محمود محمد الدمرداش. (2020). ظاهرة التنافس الاقتصادي وانعكاساتها على التعايش السلمي بالتركيز على التجارة والتنمية الشاملتين.

6- نسيمة طويل. (10, 2017). ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية.

مواقع الانترنيت:

1. احمد شوقي. (بلا تاريخ). أكبر الدول المنتجة للفحم عالميا الصين واندونيسيا في الصدارة. تم الاسترداد من https://attaqa.net/2022/08/15

2. احمد فال السباعي. (05 كانون الثاني, 2019). السياسة الخارجية الامريكية الجديدة من الصراع الى التنافس. تم الاسترداد من https://www.almayadeen.net/articles/rightdirection/926447

المقالات باللغة الاجنبية:

1- Pawlowska, C. B. (s.d.). Energy Security as a Key Driving Factor for Socioeconomic Development: From Mitigation to Solution . Giuseppe T.